

رفع الإنتاجية كإحدى التوجهات الاستراتيجية

للتنمية الزراعية

أ.رشيد عدوان جامعة باتنة

ملخص:

يمثل تحقيق الأمن الغذائي تحديا بعيد المنال لكثير من الدول النامية، حيث يعاني سكان الكثير منها من نقص في التغذية، كما أن التوقعات تشير إلى تدهور الوضع أكثر فأكثر، إذ يشكل الفقر على مستوى الأفراد والأسر والبلدان عائقا رئيسيا في وجه وفرة الغذاء، وما يعنيه ذلك من انعدام الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فنمو الإنتاجية الزراعية، من خلال التحول في القطاع الزراعي، لا يزال أساسيا، لتحفيز النمو الاقتصادي، الذي من شأنه أن يولد فرصا للعمل والدخل اللازمين لتحقيق الأمن الغذائي. فالنمو الاقتصادي الذي يتم بفضل تحقيق مكاسب في الإنتاجية الزراعية، إلى جانب السياسات المالية السليمة، بإمكانه الاستحواذ على بعض ثمار النمو، واستثمارها في القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية، هذا النمو الاقتصادي يجب أن يشكل توجهها استراتيجيا يتبع من قبل الدول النامية.

Abstract

Achieving food security challenge is out of reach for many developing countries, where many of their inhabitant are suffering from a lack of nutrition, and expectations indicate that the situation is deteriorating more and more, since the poverty is a major obstacle facing abundance of food at the level of individuals, families and countries, and this means a lack of social, economic and political stability. The growth of agricultural productivity, through the transformation of the agricultural sector, remains essential, to stimulate economic growth, which would generate employment opportunities and income needed to achieve food security. Economic growth reached thanks to gains in agricultural productivity, and proper financial policies, could acquire some of the fruits of growth, and invest them in priority social sectors, and this economic growth should be the strategic direction to be followed by the developing countries

مقدمة

على الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرًا في القطاع الزراعي في بعض الدول النامية، فإن اتساع الهوة بين الاحتياجات والإمدادات الغذائية فيها، إنما يدل على ضعف القدرة الإنتاجية والاستيرادية لهذه البلدان لتلبية احتياجات السكان المتزايدون، هذه القدرة المنخفضة على الاستيراد، وعدم وجود دخل كاف لدى الأسر يتيح لها الحصول على الغذاء، إنما هو مظهر من مظاهر الفقر الهيكلي الذي تتميز به هذه البلدان.

إن مواجهة التحدي المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي في دول الجنوب، يتطلب بالدرجة الأولى الحد من الفقر الهيكلي المرتبط بانخفاض إنتاجية اقتصاديات المنطقة، ويبقى السؤال الأساسي هو؛ كيف يتسنى ذلك؟.

لا بد من الإشارة إلى أنه لا يمكن لسياسات توزيع الدخل أن تمثل حلاً في المدى القصير والمتوسط، لأن مستوى الدخل المطلوب توزيعه يبقى جد منخفض، كما أن البرامج الحالية التي تكافح ضد الفقر، بالتركيز على القطاعات الاجتماعية، والحقوق السياسية للفقراء والنساء، فيمكن أن توفر لهذه البلدان مصالح للخدمات الاجتماعية، ووعي بالمطالب الاجتماعية، دون القدرة على إيجاد قاعدة اقتصادية قادرة على تمويل ذلك.

و يتعلق الأمر خاصة باقتراح عملية للنمو الاقتصادي المستدام، المرفق بسياسات التوزيع التي لا تؤثر سلباً في حوافز الاستثمار الإنتاجي، و تبقى استراتيجية الزيادة السريعة للإنتاجية الزراعية هي الوحيدة القادرة على انطلاق هذه العملية.

ويبين التاريخ أن عدداً قليلاً جداً من البلدان المتقدمة، قد نمت وتطورت دون وجود زيادة معتبرة في إنتاجيتها الزراعية في مراحلها الأولى، ويرتبط هذا بالدور الرئيسي الذي تلعبه الإنتاجية الزراعية في توسع السوق الداخلية للصناعة المحلية، وتوفير الإمدادات الغذائية بأقل تكلفة، وانتقال العمالة، وأموال للاستثمار، والعملات الأجنبية، إلى كل من القطاع الصناعي والخدمي، وتحسين الدخل في المناطق الحضرية بزيادات في الدخل من خلال تفعيل آليات سوق العمل.

ونشير إلى أن استخدام المكاسب المحققة في الإنتاجية الزراعية بوصفها محركا للنمو الاقتصادي، لا يمكن تحقيقه إلا إذا تم إيجاد روابط قوية بين بقية قطاعات الاقتصاد والقطاع الزراعي من خلال تنمية الأسواق والتجارة، ومن جانب آخر، فإن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين وضعية الأمن الغذائي دون وضع آليات لتلقي واستثمار جزء من مكاسب الإنتاجية في القطاعات الاجتماعية، ولذلك، فبعد أن تحدد أهم العوائق التي تواجه التنمية الزراعية والريفية المستدامة، يتم تحديد عناصر الاستراتيجية التنموية المنشودة.

1- أهم عوائق التنمية الزراعية والريفية المستدامة¹

يعتمد أكثر من ثلثي² القوى العاملة الوطنية حتى اليوم، بشكل مباشر أو غير مباشر، على الزراعة التي لا تزال تولد حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان النامية، إلا أن القطاع الزراعي يواجه عقبات عديدة ومتنوعة، منها الخارجية ومنها الداخلية:

1-1 - العقبات الخارجية: إن بعض العقبات الرئيسية التي تواجه التنمية الزراعية

والريفية في أفريقيا خارجية عن القطاع، وبالتالي فهي تتطلب إجراءات على مستويات عليا أو ضمن برامج قطاعية أخرى. وتشمل هذه العقبات ما يلي:

- ارتفاع معدل النمو السكاني (حوالي 3٪ سنويا)، والذي يشكل ضغطا على الأنظمة الزراعية حيث يتم الجمع بين وسائل إنتاج نادرة مع مردوديات منخفضة، والتي تساعد في تسريع تدهور البيئة؛
- الحالة السيئة للبنية التحتية الأساسية التي توفر الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية، والتي لا تسمح للقوى العاملة على المساهمة في الأنشطة الإنتاجية الريفية كما تحد من وصول سكان الريف إلى المعرفة؛
- عبء خدمة الديون الخارجية، الذي يضاعف بشكل كبير عائدات المصادر الرئيسية للموارد المحلية من أجل التنمية، وهي كل من الضرائب والتصدير،
- الاتجاه نحو الانخفاض للقيمة الحقيقية في الأسعار الدولية لمعظم السلع الزراعية؛

- عدم الاستقرار والاضطرابات المدنية المستمرة في بعض البلدان، تعطي لمستثمري القطاع الخاص شعورا بأن مناخ الأعمال في جميع البلدان الأفريقية محاط بالمخاطر والشكوك؛
- تعرض المجتمعات الريفية للمخاطر الضارة بصحة الإنسان والأمراض الفيروسية المنقولة و المعدية (مثل الملاريا والبلهارسيا وداء الكلب، فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز و الحمى الصفراء)، والتي تؤثر سلبا على توافر قوة العمل الزراعية ونوعيتها.

1-2 – الحواجز الذاتية التنمية الزراعية الرئيسية هي:

- الاعتماد القوي على الزراعة البعلية، مع أخطار الجفاف الشديد المطول؛
- البيئة الريفية غير مواتية للاستثمار في مجال الزراعة في كثير من البلدان، بما في ذلك الضرائب المرتفعة نسبيا على الصادرات من السلع الزراعية؛
- سوء إدارة الموارد الطبيعية؛
- أهمية خسائر ما بعد الحصاد واستعمال ضعيف للتكنولوجيات المتاحة؛
- تفاعلات غير ملائمة ضمن سلاسل السلع الأساسية؛
- ضعف الوساطة المالية في المناطق الريفية؛
- تعقيد نظم حيازة الأراضي، و
- انخفاض مشاركة المستخدمين النهائيين.

2- عناصر الاستراتيجية المستهدفة.

يجب أن تقوم هذه الاستراتيجية على ثلاثة عناصر أساسية هي: تنمية الأسواق و المبادلات، ونمو الإنتاجية الزراعية، والأساسيات المالية الملائمة لتحويل بعض المكاسب المحققة في الإنتاجية، واستثمارها في القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية.

2-1: تنمية الأسواق و المبادلات.

نادرا ما تؤخذ تنمية الأسواق و المبادلات من قبل صناعات القرار كعناصر أساسية من عناصر سياسات الأمن الغذائي، وتركز هذه السياسات عموما، الجهود والاستثمارات في البحوث الزراعية والإرشاد والتدريب في المناطق الريفية لتحفيز الإنتاج وإيجاد مخزونات وطنية

للأمان، ومع ذلك، فتبين التجربة أن اعتماد التكنولوجيا لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود منافذ أكيدة، وأسعار مستقرة ومجزية، و مدخلات بأقل تكلفة.

تشكل الأسواق الوطنية أطرا جد ضيقة لتوفير سوق مجزية للإنتاج الزراعي، كما تتميز بتقلبات حادة في الأسعار، و ذلك نظرا لضيقها من جهة، ولعدم وجود آليات مناسبة لإدارة الفائض في حالة وجوده.

ومن المتوقع إن تطوير الأسواق الوطنية وتكاملها من خلال آليات المبادلات التجارية، يجب أن يسمح بتشكيل تكتلات إقليمية ذات طلب أكثر مرونة، بإمكانها تقليل آثار اللاستقرار، للتقلبات الحادة في الإنتاج المحلي، على الأسعار المحلية.

و يبقى دعم الدول، مطلوبا لمنتجي الفروع الاستراتيجية و الرئيسية من أجل تحقيق اعتدال في الأسعار، عن طريق التوفيق، بين سياسات ملائمة للاستيراد ولتشجيع التصدير.

إن بناء التجمعات الإقليمية، من خلال تطوير وتكامل الأسواق الوطنية وتعزيز التجارة بين بلدان الإقليم، يتطلب العمل وفق ثلاثة مجالات محددة هي: تطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات والكهرباء، وخفض تكاليف المعاملات وتنسيق السياسات الزراعية.

أ. تطوير البنية التحتية.

يجب أن تكون الأسواق مخططة، لأنها في حاجة إلى، حيز، الهياكل القاعدية، تجهيزات، و إلى خدمات قاعدية، للمذابح، والنقل، والتحويل، والماء، و المرافق الصحية، ووسائل التخلص من كل أشكال النفايات.

كما يبقى المطلوب من اللامركزية في معظم البلدان، أن تيسر تعبئة الموارد المحلية لتمويل فتح و تنمية السبل و الطرق ذات الفائدة المحلية والإقليمية، داخل البلد، وبقى شق الطرق الوطنية وربطها بشبكة الطرق في البلدان المجاورة، أحد المجالات المحورية لتدخل الدولة و المؤسسات الإقليمية.

يمكن للبنى التحتية للاتصالات والكهرباء أن تنمو بشكل أسرع، وذلك بتسهيل مشاركة الخواص، وبفرض ضرائب تحفيزية على التكنولوجيات الجديدة للمعلومات، ففي حين أحرزت بعض البلدان النامية تقدما في فتح سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية لرؤوس الأموال الأجنبية، فإن العديد منها ما زال محافظا على احتكار الدولة لهذا القطاع، مع ما لذلك من آثار على ارتفاع التكاليف، و تدني مستوى الخدمات، داخل هذه البلدان و خارجها.

ويبدو أن إعداد سياسات الاتصالات والكهرباء، وتنفيذها عبر التجمعات الإقليمية، من شأنها زيادة دمج الاقتصاديات الوطنية، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، مما يؤدي إلى خفض تكلفة الكهرباء و الاتصالات من خلال وفورات الحجم، كما ينبغي على هذه البلدان التفكير في إيجاد مدن صغيرة، أو مراكز حضرية في المناطق الريفية، و التي بإمكانها إيجاد تكامل مع نشاطات القطاع الزراعي، من خلال تنمية الصناعات الصغيرة الموجهة خصوصا للعرض والطلب في المناطق الريفية.

ب . تخفيض تكاليف المعاملات.

إن نقص المعلومات عن الأسواق، وافتقار معايير ومقاييس الجودة، و العراقيل الإدارية و ما تسببه من رسوم غير قانونية، وضعف الحماية القانونية للعقود التجارية، تزيد من مخاطر و تكاليف المعاملات، و تحدد من توسع المبادلات بين الجهات و الأقاليم، فتتبع تكاليف المعاملات و ما ينتج عنها من تأثيرات سلبية على أسعار المنتجات، و هو الأمر الذي لا يقف عائقا فقط في وجه تنمية التجارة و المبادلات في التجمعات الإقليمية، بل يساهم بشكل كبير في إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية مقابل الواردات.

وسيكون دور الدولة هنا هو الاستثمار في مجال إنتاج المعلومات ونشرها، تحديد المعايير ومقاييس الجودة بالتعاون مع القطاع الخاص، وتحسين النظم القانونية والإطار التنظيمي، و ذلك ما يمكن التجار المنظمين في شبكات داخل التجمعات الإقليمية، من تحسين تدفق المعلومات ، واعتماد معايير ومقاييس الجودة ، و فرض احترام العقود التجارية و متعاملاتها، وتوجيه السياسة للحد من قوة الحواجز التي تعترض حركة البضائع والناس.

جـ . تنسيق السياسات الزراعية.

يعتبر تنسيق السياسات الزراعية للبلدان النامية، داخل تجمعات إقليمية، أمر حيوي لإدارة الأسواق الإقليمية والأسواق الدولية، كما أن تبني نظام مشترك للرسوم على الواردات، واستخدام ميزانيات إقليمية للأغذية لتحديد الاحتياجات من الغذاء، وإنشاء إطار قانوني مشترك للملكية الفكرية ومعايير الصحة النباتية، هي شروط أساسية مسبقاً لإدارة التجمعات الإقليمية. بما يتماشى و مصالح المنتجات المحلية.

ومع ذلك، فيمكن أن تكون اللامركزية عائقاً أمام تحقيق المواءمة بين السياسات التجارية و المبادلات بين البلدان، وذلك عندما تحدد كل ناحية نظامها للمبادلات، بعيداً عما يجري في النواحي الأخرى، ولذلك، فمن المهم أن تعرف جيداً مجالات تدخل الجماعات المحلية في سياق اللامركزية المنشودة.

وتتطلب تنمية الأسواق والمبادلات، فتح أسواق البلدان المتقدمة لمنتجات الدول النامية، وحماية الإنتاج المحلي من المنتجات المدعومة الآتية من السوق العالمية.

ويمكن أن تساهم البلدان المتقدمة في تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية، بفتح أسواقها أمام المنتجات المصنعة بشكل رئيسي في المنطقة النامية، وهو الأمر الذي من شأنه المساهمة في اجتذاب رأس المال الخاص الوطني والأجنبي، لتطوير الصناعات التحويلية، خصوصاً الزراعية الغذائية منها، والتي تمثل الآن، البديل الرئيسي لخلق فرص عمل في عدة بلدان نامية.

إن تطوير الصناعات التحويلية وشبكات توزيع المدخلات بأقل تكلفة، يتطلب دعماً قوياً من الدول بسبب المخاطر العالية لهذه الأنشطة، وضعف استجابة القطاع الخاص في بداية الأمر، لتحرير هذه الأنشطة، وهنا، فإن دعم تطوير تعاونيات المنتجين يصبح من الضرورة بمكان، للتعويض عن أوجه قصور السوق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ظهور قطاع تعاوني جيد لمعالجة تسويق المنتجات، وتوزيع المدخلات، سيسمح بإيجاد توازن بين التجار والمنتجين.

إذ يكون مطلوباً من الدول مساعدة المنتجين في جهودهم التنظيمية، وليس بتنظيم ومراقبة التعاونيات بشكل مباشر، كما كان الحال بالنسبة للمجتمعات الاشتراكية التي تم التخلي عنها، في فترات سابقة.

كما أن ظهور تعاونيات المنتجين ومنظمات مهنية، حيوية ومستقلة، في القطاع الخاص، قادرة على إتاحة الفرصة لتطوير أسواق موحدة للمدخلات، تجعل الحصول على هذه الأخيرة أسهل بكثير.

إن السمة الرئيسية اليوم، لسوق المدخلات في العديد من البلدان، هي كون المنتجين ليسوا أحراراً في تخصيص المدخلات وفقاً للربحية النسبية للمحاصيل، لأن الوصول إلى المدخلات يتم من خلال ما يوفره القطاع العام والخاص، والذين لا يزالون بعيدين كل البعد عن الحاجات الفعلية للسوق الوطنية.

تتطلب تنمية السوق والمبادلات، تنمية الموارد البشرية في القطاع الخاص، وكذا المنظمات المهنية ومنظمات المنتجين. وينبغي تطوير القدرات من حيث، الخبرة التجارية وإدارة الأعمال والمشاريع، لدى فئة المقاولين وقادة المنظمات المهنية.

و في الوقت نفسه، فيجب أن تتوفر النظم القضائية في هذه البلدان على كفاءات في قانون الأعمال، للسماح بإدارة فعالة للمقاولات، وإدارة العقود والعلاقات الاقتصادية المتنامية بين الجهات الفاعلة.

و يتعلق الأمر إذن بإعادة النظر في المناهج الدراسية، بما يتماشى واحتياجات اقتصاد السوق الحر، ودور للدولة يقتصر على إنتاج السلع الاستراتيجية، والحفاظ على استقرار التوازنات الكلية، تحديد وتنفيذ القواعد الاقتصادية، والاستثمار في القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية.

2-2: نحو الإنتاجية الزراعية

يفهم من زيادة الإنتاجية الزراعية؛ كل زيادة في منتج و مردودية الأصول الزراعية، وتبقى التغيرات التكنولوجية، هي الوحيدة الكفيلة بتحقيق زيادة في الإنتاجية الزراعية، مع العلم

أن هذه التكنولوجيات التي تؤدي إلى تحسين الإنتاجية، لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة إنتاجية الأصول الزراعية، على سبيل المثال، فإن الأسمدة تساهم في رفع الغلة دون أن تحسن بالضرورة في إنتاجية الأصول الزراعية، هذا الاختلاف مهم لأنه يحدد كيفية توزيع الزيادة المحققة في الإنتاجية على أساس توزيع ملكية الأرض وطبيعة التكنولوجيا.

بالنظر إلى الانفجار السكاني الذي يحد من التوسع في الأراضي الزراعية، فينبغي أن تركز التغيرات التكنولوجية اللازمة لزيادة الإنتاجية الزراعية، في المقام الأول، على زيادة إنتاجية الأراضي، وهذا يعني بدوره التركيز على تطوير الإمكانيات الزراعية من الأراضي المستصلحة، بواسطة تحسين إدارة خصوبة التربة، والتحكم في إدارة المياه.

يجب أن تعمل هذه الدول على تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البحوث والإرشاد الزراعي وتعزيزها، وحماية الأراضي الفلاحية و ملاكها، وتحديد شروط الحيازة، والمرافق العامة الضرورية لحسن سير العمل وتنمية الأسواق والتجارة، والاستثمارات العامة اللازمة لتوفير المياه وحسن إدارتها.

و نود الإشارة إلى أن القانون العقاري التقليدي يشكل في العديد من البلدان، عائقا للحوافز الاستثمارية في تحسين القدرة الإنتاجية للأرض، كما أصبحت الصراعات بين المزارعين والرعاة عنيفة لا سيما في البلدان الرعوية، بسبب استمرار وجود الطرق الزراعية الموسعة، مع ما يفرضه النمو السكاني من زراعة أراضي حدية تمثل مناطق عبور للماشية، سواء القارة منها أو المتنقلة، وهذا يدل على الحاجة الملحة لتطوير القوانين العقارية التقليدية، للسماح بحقوق ملكية الأراضي، مما يؤدي إلى تأمين الاستثمار، و بالتالي التشجيع على الاستثمار المكثف في الزراعة العصرية وتكثيف تربية المواشي بالطرق العلمية الحديثة.

وبهدف تنمية الإنتاجية، ينبغي استغلال وعود التكنولوجيا الحيوية والمرتبطة أساسا بزيادة إنتاجية النباتات والحيوانات، والسماح بتوصيف المنتجات حسب مختلف قطاعات السوق، من صناعات تحويلية، علف الحيوانات والدواجن، وكذلك الصادرات غير التقليدية، والتي تمثل أهم القطاعات في السوق، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

يجب أن تترفق جميع التدابير أعلاه بخطة لتنمية الموارد البشرية، متماشية مع التغير التكنولوجي في قطاع الزراعة. و يتعلق الأمر بتدريب المدربين، في الكليات و المعاهد الزراعية وتمكينهم من الموارد الكافية للبحوث، ومن دورات قصيرة متخصصة في كليات الزراعة، لتشجيع نشوء فئة من المقاولين في الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية الغذائية، ودورات تدريبية متوسطة وطويلة الأجل لتزويد مؤسسات البحث و مؤسسات الخدمات والإرشاد بالعمال المهرة، وتكثيف عملية محو الأمية المتجدرة بين كثير من المنتجين.

2-3: السياسات المالية.

إن زيادة الإنتاجية الزراعية واستخدامها كأداة للنمو، لا تؤدي إلى تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية تلقائياً، كما أن تعبئة جزءاً من ثمار هذا النمو واستثماره في القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية، هي ضرورة ليس فقط لتحسين الرعاية الاجتماعية للمعتمدين، ولكن أيضاً لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي اللازم لتشجيع الاستثمار الخاص، هذه التعبئة لا تمثل فقط استثماراً اجتماعياً، بل تمثل أيضاً و أساساً، استثماراً في رأس المال البشري، وهو عامل لا غنى عنه في تحفيز و حرض النمو الاقتصادي.

إن منظمة التجارة العالمية، وبرامج التكيف الهيكلي، و الاتحادات الاقتصادية الإقليمية، كلها تحث على تقليل استخدام عدد من الضرائب والرسوم، التي توفر جزءاً معتبراً من موارد الميزانية كأداة لتعبئة و استخدام مكاسب الإنتاجية، خاصة في البلدان غير البترولية، إذ تم في كثير من البلدان، تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات الزراعية أو إلغاؤها تماماً، كما لا تفرض على الواردات الغذائية إلا ضريبة بسيطة لتمكين المناطق الحضرية من الحصول على المواد الغذائية، ولا تبقى حيز التطبيق سوى ضرائب على أساس الدخل والقيمة المضافة، وهي لا تمثل مصادر وفيرة في ظل اقتصاديات ضعيفة أصلاً، و يزيدها التهرب الضريبي الذي تعاني منه اقتصاديات هذه الدول حدة، فتتلخص المشكلة الرئيسية اليوم، في كون الخسائر في العائدات المالية نتيجة الاستخدام المحدود للضرائب، تفوق بكثير تلك المتأتية من الضرائب المحلية.

ومن أجل خروج الدول النامية من مضايقات التمويل هذه، فإنه يكون مطلوباً ومرغوباً فيه، أن تتعامل مع العجز في الميزانيات بجدية أكثر، حتى تتمكن من محاربة التسبب المالي الكبير الذي تعاني منه، و الفساد الإداري المرتبط بتحصيل الضرائب ومكافحة التهرب الجبائي، وذلك بتحسين أساليب التحصيل، والذي يتطلب إيجاد إدارة ضريبية ملائمة و صارمة.

كما أن غياب مناخ ملائم للاستثمار في القطاع الزراعي والذي يعود أساساً إلى أنظمة التجارة و الأنظمة الضريبية، و أنظمة تحديد أسعار المواد الغذائية الموجهة لفائدة المستهلكين المناطق الحضرية، المتبعة من طرف العديد من الحكومات، التي ترى في إرضاء سكان المناطق الحضرية، عاملاً مهماً لبقائها، يساهم بشكل كبير في إرساء عقوبات على الزراعة و المؤسسات الريفية و العمال الريفيين المرتبطين بها، و تحد من فعالية الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع، و ما يعنيه من عدالة اجتماعية خصوصاً بين الريف و المدينة.

أما عن أشكال الدعم الموجهة للقطاع الزراعي، فإنها بالإضافة إلى الخلل الذي تسببه، فإنها في الواقع لا تصل إلى المستفيدين المستهدفين، كما أن آثار هذا الدعم تلغى بسبب ما يفرض من ضرائب و رسوم مباشرة و غير مباشرة، على هذه النشاطات.

إن الهيمنة الكبيرة التي مورست و ما زالت تمارس، من طرف بعض الدول على القطاع الزراعي، تقصي القطاع الخاص، و تخلق أزمة ثقة دائمة، تتسبب في نتائج سلبية فيما يتعلق بتزايد الاهتمام و الاستثمار في القطاع الزراعي. كما أن الهياكل القضائية و القانونية لا تسمح دائماً بتطبيق العقود المبرمة بشكل عادل³ وبدون تحيز، و لذلك لم ولن تتمكن الإصلاحات التي جرت و تجري في كثير من هذه البلدان من جذب الاستثمارات الداخلية، فما بالك بالخارجية المباشرة نحو القطاع الزراعي و كذلك الزراعي — الصناعي.

و مما يزيد من متاعب القطاع أيضاً، هو وجود الفساد في كثير من المعاملات العابرة للحدود، مما يزيد من التكاليف المرتفعة أصلاً لصادرات هذه الدول، و يعيق منافستها للمواد المنتجة داخلياً و خارجياً، مما يجعل كثيراً من مجهودات السلطات العامة في هذا الاتجاه تذهب هباءً منثوراً.

خاتمة:

يقف في مواجهة زيادة الإنتاجية الزراعية، عقبات عديدة، منها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولكن تبقى هناك فرص لصالحها، مثل التغيرات في السياسات الاقتصادية، والعولمة، والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات وكذا التكنولوجيا الحيوية، و التي من المرجح أن تشجع على تحسين الإنتاج الزراعي، إذا أصبح القطاع الريفي من أولويات الميزانية، وإذا تخلت البلدان المتقدمة عن دعم زراعتها، وفتحت أسواقها أمام المنتجات ذات القيمة المضافة العالية المتأتية من الصناعة الغذائية للدول النامية.

أما الاستثمارات المرجوة، فينبغي أن تركز على تنمية الأسواق وتشجيع المبادلات في البلد الواحد، ثم في إطار الاتحادات الإقليمية، لتمكين بعد ذلك من التأهل للاندماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي، وبهذا التأهيل، يصبح ممكنا نقل النمو المحقق في الإنتاجية الزراعية، إلى بقية قطاعات الاقتصاد، والتحكم في إدارة المياه، وتطوير إمكانيات الأراضي الزراعية والبنية التحتية والبحوث والإرشاد الزراعي وتنمية الموارد البشرية وأولويات أخرى.

وعلى الرغم مما تتطلبه العولمة من تحرير التجارة و تخلي الدولة عن كل الأنشطة الاقتصادية أيا كانت، إلا أن التاريخ والواقع يشهد بأن الدول المتقدمة أما اعتمدت على زراعتها في بداية تراكماتها الرأسمالية، وكان ذلك برعاية الدولة التي لم تدخر وسعا لحمايتها بكل الطرق والأساليب، وعليه فإن التطوير المؤسسي، وتوفير السلع العامة الضرورية، والحفاظ على وضع مستقر و قانوني للاقتصاد، يبقى ضروريا و يتعلق بصلاحيات الدولة، أما اللامركزية المالية للجماعات المحلية، فيأمكنها السماح والتمكين من تعبئة مختلف الموارد المحلية، لتمويل البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية ذات الأولوية.

المراجع:

- 1- Banque Africaine De Développement, Fonds Africain De Développement, « Politique du Groupe de La Banque en Matière de Développement du Secteur Agricole et Rural », OCOD, Janvier 2000.
- 2- Keijiro O., Kaliappa K. « Agriculture in Developing Countries :Technology Issues », éd. SAGE, 2008.

- 3- RIVLIN P. «Arab Economies in the Twenty-First Century», éd Cambridge University Press, 2009.
- 4- Gaymard H. « L'AGRICULTURE AU COEUR DE L'AVENIR DE L'AFRIQUE », éd CAIRN, Paris, 2009.

-
- ¹ -Banque Africaine De Développement, Fonds Africain De Développement, Politique du Groupe de La Banque en Matière de Développement du Secteur Agricole et Rural, OCOD, Janvier 2000, pages 2et3.
 - ² - Keijiro O., Kaliappa K. « Agriculture in Developing Countries :Technology Issues », ed SAGE , 2008, P17.
 - ³ -Banque Africaine De Développement, Op Cit, page 27.